تشومسكي يحقّ لهم التحدّث باسم حقائق تتعارض مع مجرى الأفكار الرّاهنة. في الحوار، يظهر تشومسكي - منسجماً مع مبدئه - مدافعاً قوياً عن تلك المبادئ والقيم التي يعتبرها فوكو متجاوزة بكثير لدورها التحرّري أو التقدمي السابق، حيث يقع على عاتق المثقفين استجواب الأيديولوجيات أو المعتقدات السائدة التي تشكّل "الإقتصاد السياسي للحقيقة" في نظام اجتماعي يصبح بازدياد عرضةً لضغوطات الرقابة، سيطرة وسائل الإعلام، الإجماع المصنّع، وأشكال أخرى من تدخّلات مباشرة أو غير مباشرة تقوم بها الدّولة. إنّهم (أو يجب عليهم أن يكونوا) مسلّحين للنهوض بهذه المهمّة بفضل اطلاعهم على مصادر وثائقية، وبفضل حرية الفكر والكلام النسبية التي يتمتعون بها بالمقارنة مع مشتغلين في قطاعات أخرى أكثر هشاشةً، و - فوق كلّ شيء - قدرتهم المفترضة على القيام بسبر نقدي للدليل المتوفّر والوصول إلى تقييم نزيه وعقلاني للمزاعم المضادّة للحقيقة في أية حالة معطاة.

هذا لايعني أنّ تشومسكي يقوم، بحكم الواجب، بلعب دور تقليدي للمثقّف "الشمولي" كما تصوّره فوكو لخدمة أغراضه البحتة (الجدلية بشكل رئيسي). إنّه لايدّعي أنه يتحدّث من موقع الحكمة الأخلاقية والسياسية العليا باسم كلّ الأفراد الآخرين، الأقل حظاً، ممن تعوزهم القدرة على التفكير بأنفسهم وممن يحتاجون للتوجيه والإرشاد بخصوص بعض فضائل الحقيقة، التنوير، وحقوق المواطَنة. ربّما كانت فكرة فوكو تمتلك بعض المصداقية عندما تُطبّق على مثقفين منحدرين من سلالة قارّية كبرى، من هيغل إلى سارتر إلى الفلسفة المحدثة. لكنها لاتعدو سوى تقزيم سخيف لموقع تشومسكي، أو، في الحقيقة، لشخصيات التنوير الأخرى - من كانط إلى هابرماس - ممن تحمل تنظيراتهم، ليس فقط احتراماً لقدرات العقل الإنساني، بل وإلتزام مبدئي لتكريس وحماية تلك القدرات ضدّ مختلف أشكال التأثير المنوّمة التي تمارسها أجهزة الرقابة، والسيطرة على الفكر، ومبدأ